لقاء اسوان مواصلة لتنفيذ مقررات قمة العلمين

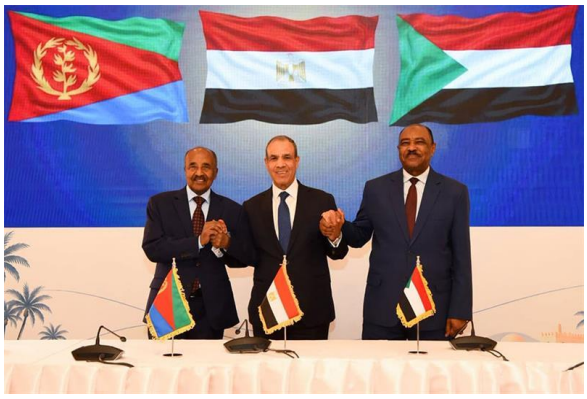

محمد نور يحيى

عقد وزراء الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج المصري بدر عبد العاطي، ووزير الخارجية والتعاون الدولي السوداني محيي الدين سالم، ووزير الشئون الخارجية السيد/عثمان صالح اجتماعًا ثلاثيًا بمدينة أسوان المصرية، ألسبت الماضي21نوفمبر، على هامش مشاركتهم في النسخة السادسة من منتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامين ، بحثوا فيه سبل تعزيز العلاقات المشتركة وتنسيق المواقف تجاه القضايا الإقليمية، في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة.

جاء الاجتماع مواصلة لتنفيذ مخرجات قمة العلمين التشاورية الرباعية (مصر والسودان وإرتريا والصومال) ، التي انعقدت في أكتوبر الماضي ، واتفقوا على أهمية البناء على ما تحقق خلالها من تفاهمات لتعزيز التعاون والتنسيق الإقليمي. و إحاطة الجانب الصومالي بنتائج ومضمون المباحثات الثلاثية، استمرارًا لمسار التنسيق بين الدول الأربع.

أكدوا فيه على متانة الروابط التاريخية التي تجمع بلدانهم، وضرورة استمرار التشاور والتنسيق بشأن الملفات المشتركة، بما يسهم في دعم الأمن والاستقرار الإقليمي وتعزيز المصالح المتبادلة لشعوب المنطقة.

تصدر أجندة المباحثات ملف أمن البحر الأحمر والممرات الملاحية الدولية، شددوا فيه على أهمية الحفاظ على استقرار البحر الأحمر وضمان حرية الملاحة البحرية

وسلامة خطوط التجارة الدولية، مؤكدين أن مسؤولية إدارة شؤون البحر الأحمر وحماية أمنه تقع على الدول المطلة عليه.

وجددوا تأكيدهم ضرورة احترام سيادة السودان ووحدة وسلامة أراضيه، ورفض دور المليشيات المسلحة وتسليحها من أطراف خارجية.

وأكدوا على دعمهم الكامل لوحدة الصومال وسيادته وسلامة أراضيه، ورفض أي محاولات لإنشاء كيانات موازية، إلى جانب التشديد على احترام سيادة إرتريا ووحدة أراضيها.

كذلك أعرب الوزراء عن رفضهم الإجراءات الأحادية، سواء في الملفات الأمنية أو قضايا الأمن المائي، مشددين على ضرورة اعتماد التنسيق والتفاهم المشترك في معالجة القضايا التي تمس مصالح دول المنطقة.

واختتموا مباحثاتهم بالتأكيد على أهمية احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، ومواصلة العمل لترسيخ الاستقرار الإقليمي بما يخدم مصالح شعوب المنطقة.

يكتسب اجتماع السادة الوزراء اهميته من كون أن منطقة حوض البحر الاحمر والقرن الافريقي والخليج تشهد حالة عدم إستقرار غير مسبوقة ألا الامر الذي يهدد الأمن والسلامة الاقليمية لكل دول المنطقة، الامر الذي يستدعي إتصالات متواصلة ومستمرة لمتابعة التطورات واتخاذ ما يلزم حيالها ، بما يحافظ على الاستقرار ، وعدم الاخلال بالاوضاع الجيوسياسية للمنطقة .